بسم الله الرحمن الرحيم

(في توحيد الأمّة الإسلامية)

- الاجماع والاختلافات -

المسلمون مُجمعون على {لا إله إلا الله محمد رسول الله} وعلى كتاب الله. من بعد ذلك وفي ذلك تقع الاختلافات. ومن أهمّ ما يفرّقهم: الروايات وَ الإمامة وَ السياسة. هذا الترتيب الثلاثي ليس بحسب الواقع بل بحسب الترتيب العقلي، لكن الواقع أن الاختلاف إنما هو بسبب السياسة الدنيوية والتي نشأ عنها اختلافات في الإمامة والتي تم تبريرها بعد ذلك بالروايات. لكن حسب النظرية، الفرق والشيع والأحزاب الإسلامية تقدّم نفسها على أنها بدأت من النصوص وعليها تبنّت رأياً في الإمامة الدينية والتي وجب تمثّلها بعد ذلك في أنظمة سياسية لإدارة الدنيا. فلنأخذ بهذا الترتيب إن شاء الله هنا وننظر.

- في الروايات -

جمع المسلمين من حيث الروايات يكون بجعل كل ميراثهم الروائي واحداً ينظر فيه الجميع على أنه ميراث المسلمين الروائي وليس ميراث هذه الطائفة أو تلك. فكيف يمكن القيام بذلك بنحو مقبول معقول؟ بأربعة أصول: القبول الكلّي

مبدئياً، التجريد والإحصاء للمتن، الرجوع للكتاب والوزن به، الحكم لكل جزء استقلالاً.

١-القبول الكلّي مبدئياً: هو أن لا نحكم على رواية بحسب رواتها ورجال سندها، بل كخطوة أولى نعتبر كل الروايات مقبولة من حيث السند ونتجاوز السند، فإن السند هو أساس التفريق بين الطوائف لأن كل طائفة وأصحاب كل مذهب داخل الطائفة يعتبرون بعض الرواة ثقات وبعضهم دون ذلك وعلى هذا الأساس يحكمون مبدئياً على الرواية من سندها.

فما مبرر هذا الأصل؟ لماذا نقبل كل الروايات من حيث السند؟ توجد على الأقلّ تسعة أسباب.

السبب الأول، عدم القول بغير علم وبالهوى. وهذا أصل قرآني. ولا يوجد "علم" يمكن الحكم به على الرواة، لأن الحكم على الرواة مبني على الحكم على عقائدهم (وهي محلّ الخلاف)، وعلى أخلاقهم (وهذه يختَلف في تقييمها، وقد لا تدخل في قيمة الرواية الشفهية بالضرورة، ومعرفة الواقع الفعلي لأخلاق الرواة أمر يكاد يكون مستحيلاً بل هو مستحيل على التحقيق وبالعلم الخالص)، وعلى المزاج الشخصي للحاكم بحسب اختياراته (وهذا من القول بالهوى في مثل هذه الحالات، أو لا أقلّ أن الأهواء والأمزجة تتعارض في

هذا الباب بحسب المُقيّم ولذلك تجد نفس الراوي يختلف القول فيه بحسب اختلاف القائلين فيه وإن كانوا من نفس العقيدة والطائفة أحياناً). وأما صفة "الضبط" أي أن عقله سليم وضبط النص الذي نقله، فهذا أمر فيه دور منطقي ظاهر وخلل، لأننا لا نعرف النصّ الأصلي للرواية بنحو منفصل عن الرواة أنفسهم حتى نحكم بأن النسخة أ هي الأصل والتي مَن خالفها فلم يضبط، وأما اعتبار الأكثرية والأقلية من الرواية في هذا الباب فأيضاً ظنّ وليس بعلم في أحسن الأحوال، وخصوصاً إذا عرفنا أن معظم الروايات نقلها أفراد أو قلّة قليلة من الرواة بالنسبة لعموم المسلمين الذين كانوا من عصر النبي أكثر من مائة ألف أو يزيدون ثم أصبحوا بالملايين بعد ذلك. قال الله {لا تقف ما ليس لك به علم}.

السبب الثاني، حسن الظنّ بالمسلمين. وهذا أصل قرآني. فمن إحسان الظن بجميع المسلمين خصوصاً رواة الحديث النبوي وحملة العلم الديني قبولهم كلّياً من حيث هم أشخاص. قال الله {ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً} فهذه الآية في أمر الفاحشة وهي دون الكذب على الله ورسوله، ومع ذلك حسن الظنّ مأمور به في عموم المؤمنين والمؤمنات وليس العلماء منهم وهم أفضل من عامّة أهل الإيمان كما قال الله "آتينا داود وسليمان علماً وقالا الحمد لله الذي فضّلنا على كثير من عباده المؤمنين". ثم قال الله "إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا"

والفاسق ضد المؤمن "أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون" بالتالي يُقبَل نبأ المؤمن مبدئياً على أقلّ تقدير بناء على هاتين الآيتين.

السبب الثالث، حسن استثمار الوقت والتيسير. بدلاً من إضاعة الوقت في التخمين عن أحوال رجال السند وشدّة العسر المرتبط بذلك، وهو بعد كل ذلك ظنون ومقاربات وهمية في العادة، فيمكن ترك السند ومشاكله بالكلية. قال الله {سارعوا إلى مغفرة من ربكم} فمن الأولى الاشتغال بالعلم والمعاني بدلاً من إتيان الرجال والاشغال بتقييمهم والحكم عليهم.

السبب الرابع، عدم الغيبة والحكم على الغائب العاجز عن الدفاع عن نفسه. وهذا في المحصلة أمر الحكم على الأسانيد، فهو نوع من الغيبة. نعم، الذي تصدّر للرواية قد أباح عرضه للناس بتصدّره، ككل داخل في الشأن العام، لكن ومع ذلك سيكون من الأنظف للنفس والدين عدم الاشتغال بذلك إن كان ثمّة مخرج منه، وفي حالة الروايات يوجد مخرج بحمد الله من الاضطرار إلى أكل لحوم إخواننا في الإسلام. قال الله {لا يغتب بعضكم بعضاً}، وحتى الله تعالى حين حكم على إبليس أعطاه فرصة للدفاع عن نفسه بعد عرض القضية عليه لكن في علم الجرح السندي يُجرَح المسلم والمسلمة بدون حتى إعطائهم فرصة للدفاع عن أنفسهم لأنهم غير حاضرين وحتى في كتب الجرح يبدو لي أنه من النوادر التي تكاد لا توجد أن ترى ردّ المجروح التهمة عن نفسه بعد

عرض ما رُمي به بالتفصيل حتى توجد نوع من الخصومة العادلة فيه، فعلى أقلّ تقدير ينبغي علينا التورع عن معاملة المسلمين والرواة الحفظة منهم بنحو أقلّ من تعامل ربنا مع إبليس، فلا نحن مثل الله في الخير ولا رواة الحديث مثل إبليس في الشر.

السبب الخامس، عند أهل السند ولو صحّ السند فقد لا يصح الحديث لشذوذ أو علّة. وهذا أمر ثابت عندهم، فصحة السند لا تعني حكماً ضرورياً بصحة الحديث، فقد توجد أسباب أخرى تؤدي إلى تضعيف الحديث لشذوذ أو لعلّة ما، وقد يصح الحديث سنداً ولكن يكون العمل مخالفاً له لسبب ما. وهذا كله له أمثلة وتفاصيل تجدها في الكتب المتخصصة وعند أهل هذا الشأن. بناء على ذلك، نحن نقول، طالما أن السند قد يصح ومع ذلك لا يصح الحديث لأمر خارج عن ذات السند، وكما أن السند قد يصح لكن العمل يكون مخالفاً للحديث لسبب ما، بواحد من هاتين الحقيقتين أو بكلاهما معاً يمكن الإعراض عن السند بالكلّية والنظر مباشرة في المتون. قال الله {فما لكم كيف تحكمون} فإذا نظرنا في كيفية حكم الناس على الأمور، يمكن أن نأخذ منها ما هو أولى بنفس منطق أصحاب الحكم، وهذا ما قمنا به هنا.

السبب السادس، أحسن لدعوة الإصلاح التي هي التمسّك بالكتاب وإقامة الصلاة بالله ولله. عرّف الله الإصلاح فقال {والذين يُمسّكون بالكتاب وأقاموا

الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين}، وقال الرسول عن أمر الله {إن وليّ الله الذي نزّل الكتاب وهو يتولّى الصالحين}. فمن تمسّك بالكتاب بنفسه وأرشد غيره للتمسّك به، فهو الصالح المصلح. فكلّما ازداد المنهج قرباً من التمسّك بالكتاب، كلما كان أقرب للصلاح والإصلاح. التمسّك بالكتاب يكون بقراءته وتعقّله وفهمه والحكم به {يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم} و {ما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله}. وبما أن الاختلاف واقع في الروايات، ولا مجال من كتاب الله للحكم على الرواة تفصيلاً لأنه ليس فيه أسماء الرواة، فالحكم على الرواة أمر خارج كتاب الله، فلا تستطيع أن تعرف هل فلان الراوي عدل أو ضابط أو عاصر الراوي الآخر في السلسلة من كتاب الله، وكذلك يقع الاختلاف في كل جزئية أخرى ولا يمكن الحكم بكتاب الله على هذه الأمور، فتبقى أمور مختلفة لا يمكن للقرءان أن يحكم فيها ولا يحلّ الاختلاف بين المسلمين فيها، وقد قال الله {إن هذا القرءان يقصّ على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون} فمن باب أولى على أقلّ تقدير أن يقصّ القرءان على هذه الأمّة أكثر الذي تختلف فيه، والاختلاف في الروايات من أهمّ ما اختلفت ولا تزال تختلف فيه، بل دخل الاختلاف في الروايات إلى الطعن في نفس القرءان وسلامته من التحريف وقيمته أحياناً عند كل الفرق بشكل أو بآخر.فإذا أرجعنا الروايات إلى متونها فقط، دون أسانيدها، استطعنا أن

نقيّمها بالقرءان من حيث ما فيها من مضامين، وهذا سيكون داعية لكل المسلمين لدراسة كتاب الله أكثر والتمسّك به بنحو أعقل وأعمق، خلافاً لما هو عليه الحال الآن من اعتبار الروايات واقعياً وفعلياً هي عمود الدين وليس كتاب الله بغض النظر عن ما يقال نظرياً. القرءآن فيه الحكم والعلم، لكن ليس فيه أسماء الرواة وشؤونهم، والمتون فيها أحكام وأخبار وأفكار وهذه يمكن إرجاعها إلى القرءان، لذلك ترك الالتفات إلى الأسانيد سيكون داعية وباعثاً قوياً جداً لكل المسلمين إلى التمسّك بكتاب الله والاتصال به وتعقّله والتحاكم إليه فعلياً.

السبب السابع، أجمع للمسلمين وتوحيد الأمّة علمياً وعملياً. بما أن أكبر الأسباب الكلامية في التفريق بين الأمّة هي الروايات الخاصة بكل فرقة، وبما أن الروايات مختلفة في مضامينها، فإن تجميع المسلمين وتوحيدهم بأكبر قدر ممكن واقعياً سيكون بالقيام بعكس ذلك وهو جعل الروايات عامل توحيد بدلاً من عامل تفريق. والطريق الوحيد لذلك هو بترك اعتبار الأسانيد السبب الفاصل أو الأولي أو الأهمه للحكم على الروايات. فإذا كان أصل الرواية من حيث تفريقها بين المسلمين هي كالشياطين، فلنكن مثل سليمان ونجعل الشياطين {كل بنّاء وغوّاص} يخدمون الأمّة بدلاً من ما هو حاصل الآن وعبر التاريخ.

السبب الثامن، التجربة العلمية والذوقية تثبت وجود خير في مرويات الأمّة كلها. هذا من تجربتي، وأحسب أن كل مَن جرّب ذلك سيجده حقاً مهما كابر. انظر في أي مدوّنة روائية وستجد الكثير جداً من الخير والعلم والحكمة والفقه والأدب وقل ما شئت، بغض النظر عن بقية المحتويات لكنك بالضرورة ستجد أموراً تقبلها إن كنت من أهل القرءان والعقل وإرادة وجه الله قبل كل شيء. فمن حرمان بعض الأمّة وظلمها لنفسها أن تُبني سدود مصطنعة بين مدوناتها الروائية وتراثها المبني على تلك المدونات. فإذا كان الله يقول {يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء} ويقول {من أهل الكتاب أمّة قائمة} ويذكر الخير والحكمة أينما كانت ويعتبرها من الله تعالى العليم الحكيم، فلنكن أكثر طمعاً في الخير والحكمة ولنحبّها حبّاً جمْاً حتى لا ندعها حيث وجدناها ولنفتّش عنها ننقّب عنها حتى نحصل عليها. {أهم يقسمون رحمت ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا} ونحن نرى أبناء الدنيا يطلبون المال من أي وجه ولا يبالون بمصدره الصوري طالما أنها نافعة لأجسامهم، فمن باب أولى لأبناء الدين أن يطلبوا الأقوال الصالحة أينما كانت طالما نافعة لعقولنا ونفوسنا وأرواحنا وأمّتنا عموماً. والأصل هو {إن هذه أمّتكم أمّة واحدة} وقال {جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا} فمن باب أولى أن يتعارف المسلمون ولا يتناكروا، ويتبادلوا المعارف التي عندهم مع بعضهم البعض بدلاً من البخل

والكتم والكفر والرفض بحجّة {أنا خير منه} الإبليسية الناظرة إلى الصورة الطينية بدلاً من الروح النورية. السند طين الرواية، والمتن روحها، فلننظر في الروح وندع التفاضل بين العناصر فكلها خلق الله والكل عباد الله المسلمين فنحن لا نتحدّث عن غير المسلمين وإن كان هذا الكلام ينطبق أيضاً على غير المسلمين فما بالك بانطباقه على المسلمين "خذوا الحكمة ولو من أفواه المشركين" كما قيل.

السبب التاسع، تاريخياً وسياسياً: النزاع والتنافس والتسلط تدخل في أمر الرجال وقيمتهم. هذا أمر يعرفه الذين درسوا التاريخ وعرفوا لماذا تكثر روايات بعض الرواة وتقلّ روايات أو تُرفض رروايات غيرهم، فلم يكن الأمر دائماً راجعاً إلى المعايير التجريدية الخالصة بل تدخلت عوامل أخرى لا علاقة لها بصلب الدين والعلم. ولا أحسب أن أحداً ينكر وجود مثل ذلك ولو في بعض الحالات على أقلّ تقدير. فبما أننا اليوم لسنا بحمد الله تحت تلك الدول والمنافسات القديمة، فلندع لهم ما فعلوه بسبب ظروفهم، ولنأخذ ما ينفعنا الآن في ظروفنا الجديدة والخاصة بنا. ومن هذا الباب، إسقاط جميع الأحكام السلبية التي تجعلنا نرفض رواية بسبب راوٍ لا غير، وكذلك كل الأحكام الايجابية التي تجعلنا نقبل رواية فقط لأن في سندها رجال بأعيانهم. {تلك أمّة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تُسألون عمّا كانوا يعملون}.

هذه الأسباب التسعة، بعضها أقوى من بعض، وتحتمل شرحاً أكثر، لكن للاختصار نكتفي بهذا القدر، وإذا جمعنا الأسباب التسعة كلها سنجد أن الكفّة تميل لتثبيت مبدأ القبول الكلّي مبدئياً للرويات، والذي يعني التسليم مبدئياً بأن أسانيد كل الروايات مقبولة.

٢-التجريد والإحصاء للمتن: التجريد عملية استخلاص المعاني الحكمية والعلمية من المتن، والإحصاء يعني أن نعدد هذه المعاني بصورة واضحة على صورة قضايا مجرّدة.

هذه الخطوة الثانية بعد قبول الأسانيد كلها وإسقاط كل سلاسل السند، فنأخذ بالمتن وحده وننظر فيه.

حين ندخل في المتن، أولاً علينا تجريده. فالمتون فيها تعبيرات كثيرة لا علاقة لها بصلب رسالة المتن، سواء كانت رسالة فكرية أي خبر عن الواقع أو رسالة عملية أي حكم يجب القيام به عملياً. في نهاية المطاف، كل متن وأي متن وأي كلام مطلقاً، ينتهي بك ويريد منك واحداً من أمرين: إما أن تصدّق بمعلومة أو أن تقوم بعملية. مثلاً: حين نقرأ رواية {مَن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار} فسنجد أن بعض أسانيدها ضعيف وبعضها صحيح لغيره وبعضها صحيح، لكن المضمون واحد، فلا فائدة من الكلام عن

السند إذن من هذا الوجه. لكن الذي يهمّنا هو مضمون المتن. فعلينا أولاً تجريده. فنقول مثلاً، ولا نريد التطويل لكن من باب الإشارة، أن المتن يتضمّن خبراً فقط ولا يوجد فيه أمر مباشر بفعل أو بترك شيء. فكم خبراً فيه؟ علينا أن نحصي ذلك فنضع قائمة بالأخبار المتضمنة فيه والتي سيكون فيها:

١-إمكانية الكذب على النبي. (لأن أحاديث النبي لو كانت محفوظة بنحو تام لا يمكن تطرق الكذب إليها أصلاً، لما احتاج إلى الإنذار والتوعّد على الكذب عليه.)

٢-إمكانية كذب المعاصرين من المظهرين الإيمان على النبي. (لأن الناس لن تقبل حديثاً عن النبي إلا إن كان موصولاً بالنبي أو شخص ينسبه إلى النبي، وهذا الشخص لو كان غير معاصر أو نسبه إلى غير معاصر للنبي أو نسبه للنبي بغير أن يلتقي به يقظةً أو مناماً على فرض أن أخذ الحديث عنه في المنام حق وواجب شرعاً، فلن يقبله أحد منه بداهةً. فالذين يمكن أن يكذبوا عليه هم أناس من المظهرين الإسلام ممن عاصر النبي)

٣-توجد علاقة سببية بين الكذب على النبي متعمداً ودخول النار.

وهلمّ جرّاً. ثم بعد تجريد وإحصاء ما في المتن من أخبار، يمكن بعدها الدخول في الأصل الثالث. لكن في المقابل، إذا فرضنا جدلاً أنه ثبت في القرءان أو بالعقل عدم إمكانية الكذب على النبي لا من معاصر ولا من غير معاصر، وأنه

لا توجد علاقة سببية بين الكذب على النبي متعمداً وبين دخول النار، وهكذا في كل فقرة من فقرات المتن المجرّد، فحتى لو جاء بعد ذلك سند يشرق كإشراق الشمس فلن يضيء شيئاً والمتن مظلم بذاته. السند المضيء لا يضيء المتن المظلم، لكن المتن المضيء يغني عن السند بالكلية كما أن الماء النظيف بالتحليل العلمي المباشر له يغني عن معرفة مصدر النبع الذي جاءت منه هذه القطرات وتاريخ نزولها من السماء إلى الأرض.

فهذا الأصل إذن، أقصد أصل التجريد والإحصاء للمتن، ينبني على هذه الأسباب:

الأول، القول ينتهي إلى أصلين هما الخبر والأمر. وهذا تحليل لغوي وبديهي فإن كل قول في النهاية ينتهي إلى تصديق معلومة أو القيام بعملية أو مزيج منهما.

الثاني، التجريد نوع كل صور وأعراض الرواية ما خلا الخبر والأمر الذي تدلّ عليه. وهذا يعين على النظر بوضوح، وعدم نسبة علم أو حكم لدين الله وهو منه براء.

الثالث، الإحصاء تعداد كل الأخبار على حِدة وبالأرقام، وكل الأوامر، حتى يُنظَر في كل واحدة بتركيز.

٣-الرجوع للكتاب والوزن به: بدون القرءان لا نبوّة، وبدون النبوّة لا حجّة لأحد في إمامة أو سياسة مبنية على الدين بشكل أو بآخر. بالتالي لولا القرءان لبطلت الأمّة الإسلامية بكل فرقها وطوائفها وشيعها وأحزابها. بدون القرءان، لا قيمة لأي رواية. القرءان أوّل مصادر التشريع والحكم عند كل المسلمين. والأهمّ من كل هذا، أن الله تعالى قال في آيات كثيرة بوجوب التمسّك بكتابه والتحاكم إليه، وحتى عند الذين يدّعون أن {أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} تدل على اتباع السنّة والأئمة أيا كانوا، فإنه في نفس الآية قال قبلها وقدّم عليها {أطيعوا الله} وهذا عندهم محمول على كتاب الله، بالتالي كتاب الله مقدّم على الكلّ. ومَن رجع إلى كتاب الله فله حجّة عند الله وهو على بيّنة منه، لكن مَن خالف كتاب الله فأقلّ ما يقال فيه أنه على خطر عظيم وأوسط ما يقال فيه أنه متعرض للهلاك.

تفعيل هذا المعنى يكون بأخذ كل خبر أو أمر من جميع الروايات، وعرضها واحدة واحدة على كتاب الله الذي قال الله فيه {ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين}. هذه الآية وغيرها، ومبدأ الرجوع إلى كتاب الله لا يزال غير مفعّل في الأمّة حق التفعيل، بل ولا شبه تفعيل. {وكل شيء فصّلناه تفصيلاً}.

من الآيات التي لأهل الروايات المستغنين عن الآيات حظّ منها هي قوله تعالى {أفمن كان على بيّنة من ربّه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة أولئك يؤمنون به ومَن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده فلا تك في مرية منه إنه الحق من ربك ولكن أكثر الناس لا يؤمنون. ومَن أظلم ممن افترى على الله كذباً أولئك يُعرَضون على النار ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين. الذين يصدّون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً وهم بالآخرة هم كافرون.} فالثابت أن الكتاب الذي ليس فيه عوج هو القرءان {الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً} ومن المقطوع به أن كل معنى لكلمة {لم يجعل له عوجاً} ستجده بالضرورة في المرويات، بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى، لأنها منقولات ظنية ومختلطة ومختلفة ومتعارضة وفيها من حيث أسانيدها ومتونها علل كثيرة وصعوبات للتنقيح أكثر، وليس كذلك أمر كتاب الله كما هو معلوم للكافّة. وتعريف سبيل الله معروف بالكتاب يقيناً، بل ويمكن معرفة سبيل المجرمين وليس فقط سبيل المسلمين من كتاب الله كما قال {وكذلك نفصّل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين}. والصراط المستقيم هو كتاب الله {فاستمسك بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم}. والقرءان هو البيّنة من ربنا {شهر رمضان الذي أنزل فيه القرءان هدى للناس وبيّنات من الهدى والفرقان}. وهو الكتاب الإمام

والرحمة. وتحزّبت الأمّة إلى أحزاب بسبب افتراقها عن كتاب الله وتركها له أو عدم اعتماده حقاً للتعليم الديني والعمل الديني. ثم الذي يثبت الرواية بدون إرجاعها إلى كتاب الله فهو على خطر أن يكون ممن {افترى على الله كذباً} فحين لا يعرض الرواية على الآية فليتأكد من نسبتها إلى دين الله فإن نسبها إلى دين الله فقط خاطر بالافتراء على الله، وإن نسبها إلى رسول الله فالكذب عليه كالكذب على الله لأنه رسول الله وكذلك لأنه قال وفي ما يقال بأنه أقوى حديث سنداً ومتناً في الأمّة "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" وفي رواية عدم ذكر لقيد "متعمداً" مما يعني أن كل نسبة لكلمة لرسول الله لم يقلها فهو كذب عليه من حيث الواقع، ثم مَن لم يرجع لكتاب الله ويعرض عليه ما روي له عن رسول الله فقد تساهل وخاطر ومسؤولية مخاطرته على رأسه فهو من قبيل الكذب شبه العمد الملحق بالعمد في حالات معينة من اللامبالاة أو التعصّب للرجال أو للطائفة وما أشبه. أقلّ ما يقال هو أن الذي يُرجع كل المعاني الخبرية والأمرية إلى كتاب الله فقد استبرأ لدينه وعنده بيّنة من ربّه وحجّته معه بإذن الله يوم يقوم الأشهاد.

فهذا الأصل ينبني على أسباب:

الأول، الكتاب وسيلة العقل في الخبر وفيه ما يكفي للنجاة والرفعة.

الثاني، الكتاب وسيلة للبيان عن سبيل الله وسبيل المجرمين والأمر كله لله.

الثالث، صاحب المتن يتكلم في دين الله ودينه في كتابه وهو آية وإمام رسوله.

الرابع، ما كان على الفرد فهو له، وما كان للأمّة فهو بالشورى، ولكل واحد الإبانة عن ما انتهى إليه. يعني الأمور العلمية مبنية على شرحها بالبرهان وقبول كل واحد لها إيماناً بها وتسليماً وليس بالإكراه والنفاق والاستسلام لقهر البشر، والأمور العلمية الخاصة بالفرد فكذلك، والأمور العملية الخاصة بالمجتمع فقرآنياً هي من أمر الناس جميعاً الذين يخصّهم الأمر وينطبق عليهم بالتالي لابد أن يكون شورى بينهم {وأمرهم شورى بينهم} لأنه {أمرهم} فلا إكراه إذن من هذه الناحية أيضاً وطاعة الله وطاعة رسوله نفسها غير مبنية على الإكراه {أطيعوا الرسول فإن تولّوا فإنما عليه ما حُمّل وعليكم ما حُمّلتم وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين}. فبعد العرض على كتاب الله والتحاكم إليه، يحق لكل مسلم ومسلمة إعلان ما آمن به وتبليغه وعدم كتمه حتى لا يكون ملعوناً {إن الذين يكتمون} {بلّغ ما أنزل إليك}، وبالنسبة للأمر الديني {لا إكراه في الدين}، وبالنسبة للأمر الاجتماعي {أمرهم شورى بينهم}، فالكلام مطلق والدين حرّ والحكم شورى عامّة، فلا مجال لإكراه أحد

من المسلمين لغيره في منعه من الكلام أو إجباره على قول شيء ولا على التديّن بشيء يكرهه ولا على سلبه حقه في الشورى العامّة لأنه شريك في كل أمر اجتماعي من حيث تعلقه بنفسه أو بماله وهما ملكه ولا يحق لأحد صنع قرار فيهما باستقلال عنه وإلا كان معتدياً ظالماً جبّاراً باطشاً وطريق موسى لا يجتمع مع طريق فرعون.

٤-الحكم لكل جزء استقلالاً: بعد أن تركنا السند، ونظرنا في المتن فجرّدناه وأحصينا ما فيه من أخبار وأوامر، ثم حاكمناها إلى كتاب الله واحدة واحدة، فلابد من الحكم على كل جزء من هذه الأجزاء باستقلال عن الجزء الآخر، لأن الحق يقضي بأن {لا تزر وازرة وزر أخرى}، فمثلاً إذا نظرنا في متن فخرجنا منه بعشرة أخبار وسبعة أوامر، حتى لو كانت تسعة أخبار منها كاذبة وستة أوامر منها ظالمة، فهذا لا يعني أن الخبر التاسع والأمر السادس أيضاً يجب رفضهما بل {الحق أحقّ أن يُتَّبع} و {معاذ الله أن نأخذ إلا مَن وجدنا متاعنا عنده إنا إذا لظالمون}. رفض جزء حكمنا عليه بأنه حق فقط لأنه مقترن بسبعين جزء حكمنا عليه بالبطلان والظلم، ليس عدلاً ولا عقلاً. {والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبينا} فكل جزء يؤخَذ بحسب ما فيه فقط وما يستحقه.

وهذا يعني أن الرواية الواحدة يمكن أن نأخذ منها أجزاء ونرفض منها أجزاء. فلا يوجد حكم كلّي عليها لا من حيث سندها ولا من حيث متنها جملةً. وهذا خلاف ما عليه الحال الآن عموماً. فالآن الرواية قد يُحكَم على سندها بالرفض لأنها "مسلسلة بالمجهولين" أو "فيها فلان الوضّاع" المشهور بالكذب أو ما أشبه، فتُترَك الرواية كلها ويُلقى متنها في سلّة المهملات، وهذا ظلم فإن في كثير من هذه المتون حسب اطلاعي البسيط من الفوائد أعظم مما يوجد في كثير جداً من الروايات التي أسانيدها عندهم أحسن الأسانيد وأصحها. كذلك قد تُقبَل رواية لأن سندها صحيح عندهم ومتنها مقبول لا شذوذ فيه ولا علّة، فيقبلون كل ما تحتمله الرواية من معاني خبرية وأمرية بالجملة، بدون تفصيل لأنها صحيحة، بل يتمحّلون ويتكلّفون في الدفاع عن كل جزئية تحتملها ولو على حساب القرءان ولو على حساب العقل ولو على حساب الذوق أيضاً. الحكم بالجملة على الرواية ينبغي رفضه. بل كل جزئية تؤخذ وحدها، فهذا أعقل وأعدل وأجمل. ويربّي الأمّة على الرقي والموضوعية والدقة، بدلاً من إجابة كل ناعق بالجملة أو رفض كل مختلف معك بالكلّية.

مثلاً، رواية {احتجّ آدم وموسى} في القدر. هذه الرواية وإن كانت صحيحة السند عند المعتقدين بالبخاري ومسلم مثلاً، فأنا لا أبالي بذلك، بل أرفض ما فيها من تحويل آدم إلى هيئة إبليس في الاحتجاج بالقدر فهذا

مخالف للقرءان وعكس تماماً لصورة آدم القرآنية، وكذلك أرفض ما فيه من أخبار عن الكتب الإلهية من جوانب معينة، وهكذا توجد جزئيات كثيرة أرفضها. لكني أقبل جزئية الاحتجاج، وأن المسائل العلمية الدينية والعقائدية ينبغي أن تُناقض بالاحتجاج الكلامي، وفي الرواية صورة جميلة حيث لم يُسكِت آدم موسى بحجّة أنه والده ولا تراجع موسى عن حدّة النقد بحجّة أن آدم خليفة الله وبقية مقاماته. وهكذا يمكن تجريدها وتفصيلها إلى جزئيات، بعضها نقبله وبعضها نرفضه بحسب ما نراه بعد محاكمتها إلى ما علمناه من كتاب الله وثبت لدينا بالعقل والتجربة والذوق فإن كتاب الله أصلاً ما ثبت عندنا إلا بالعقل والتجربة والذوق {سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبيّن لهم أنه الحق} {إنا سمعنا قرآناً عجباً يهدي إلى الرشد فآمنّا به} {إن كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا فأتوا بسورة} {إنا أنزلناه قرءاناً عربياً لعلكم تعقلون} وآيات كثيرة في الباب.

لا يقال: فعلكم هذا من باب {أتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض} فليس هذا من ذاك في شيء. هذا في كتاب الله والمعنى الذي يقرّون أنه في كتاب الله، فآمنوا ببعضه فعملوا به وكفروا ببعضه حين عملوا بضدّه، ومن ذلك ما حكاه من أنهم يخرجونهم من ديارهم خلافاً لكتاب الله المانع من ذلك لكنهم إن أتوهم أسرى يدفعون الفدية لتحريرهم عملاً بكتاب الله

الموجب عليهم ذلك. لكن ليس هذا حال الروايات. الرويات ليس كتاب الله، ولا كل ما جاء فيها مطابق لكتاب الله. ثم نحن لم نكفر ببعضها بعض معرفة أنه الحق، بل كفرنا به بعدما عرفنا بكتاب الله والحجج العقلية أنه مضاد للحق فهذا من قبيل قول إبراهيم ومن معه من الموحدين لقومهم من المشركين " إنا كفرنا بكم" فهو كفر نوري وليس الكفر الناري.

فهذا الأصل مبرر بأسباب:

الأول، يجب قبول الحق أينما كان وأخذ الحكمة مطلقاً.

الثاني، العدل يقتضي التفصيل وعدم أخذ الشيء بغير ما هو عليه.

الثالث، فيه جهاد أكبر والأكبر أفضل. أي جهاد التمييز بين الأجزاء المختلطة والقدرة القلبية على قبول الحق ولو كان وسط ركام من الباطل وكذلك رفض الباطل ولو كان مختفياً وسط أمواج من الحق. فهو جهاد عقلي ديني في سبيل معرفة الحق والأحق وتحريره إن كان وسط الباطل والظلم أو تطهيره إن اختلط به شيء من نجاسة الباطل والظلم. والجهاد الأكبر أفضل من حيث أنه أصعب وأشقّ ففيه أجر أكبر من هذا الوجه على أساس أن الأجر على قدر المجاهدة.

الرابع، فيه تنمية الانصاف والاتزان والعمق في الأمّة.

هذا ملخّص طريق توحيد الأمّة من حيث افتراقها بسبب الرويات. وذلك بأربعة أصول:

١-القبول الكلّي مبدئياً.

٢-التجريد والاحصاء للمتن.

٣-الرجوع للكتاب والوزن به.

٤-الحكم لكل جزء استقلالاً.

وأما بالنسبة للاختلاف في الإمامة والسياسة، فله موضع آخر نبحثه فيه تفصيلاً إن شاء الله. لكن بالجملة: الإمامة شرح، السياسة شورى. كل شرور الإمامة في الأمّة راجعة إلى تغييب أصل شرح العلم الذي به خلاص النفوس وعمل الإمام الحق هو مجرّد شرح العلم ونشره في الأمّة بدون طلب أجر أو جزاء على ذلك. كل شرور السياسة في الأمّة راجعة إلى تغييث أصل الشورى العامّة المستوعبة لكل أفرادها الذين سيقع عليهم الأمر وسيكلفهم في نفوسهم وأموالهم شيئاً ما. كل ما اخترعوه في باب الإمامة والسياسة غرضه تغييب الشرح والشورى، أرادوا إمامة بغير شرح أو بشرح مقابل أجر أو جزاء وخضوع، أو أرادوا سياسة بغير شورى عامّة. وإذا رجعت الأمّة إلى كتاب الله، وأرجعت

الروايات إلى الكتاب كما بيّنا، فإن تأصيل الشرح والشورى سيكون أمراً متيسّراً بإذن الله. ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم العظيم.